

محاضرات مقياس:
فلسفة التأويل في العصور الوسطى

المحاضرة رقم: 09

إشكالية تأويل النص الديني
عند الوليد بن رشد

تمهيد:

يكتسي سؤال التأويل في الفكر الإسلامي أهمية خاصة وبالغة من حيث تناوله للنص الديني، كونه أساسا لاكتساب الشرعية في المجتمع الإسلامي، وابن رشد واحد من الفلاسفة الذي أدركوا جيدا هذه الحقيقة، فسعى لاستخدامها دفاعا عن الفلسفة، وحماية للشعر من التأويلات المنحرفة، التي سيطرت عليه ردحا من الزمن. فما المقصود بالتأويل عند ابن رشد، وماهي القواعد التي قيد من خلالها هذه الممارسة؟

أولا: تعريف التأويل وضوابطه عند ابن رشد

أ/ تعريف التأويل

يعرف الوليد ابن رشد التأويل في كتابه فصل المقال على النحو التالي: « التأويل هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز من تسمية الشيء بشيبيهه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنه أو غير ذلك من الأشياء التي عدت في تعريف أصناف الكلام المجازي». فالتأويل يعني مجاوزة النص، والضابط الأساسي في هذه المجاوزة هي الخضوع لقواعد اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم وبما تسمح به اللغة و الصرف من استخدام الكلمات، فيبحث المؤول عن استخدامات أخرى للفظ المؤول في القرآن بحيث يعضد به تأويله، و يبحث أيضا عن استخدامات اللفظ في اللغة والعرف. وبذلك يكون التأويل صناعة لغوية في جزء منه، هذا القيد اللغوي ضروري حتى لا يجنح للتأويل إلى أمور بعيدة كل البعد عن مجال الخطاب القرآني.

محاضرات مقياس:

فلسفة التأويل في العصور الوسطى

ب/ ضوابط التأويل

إلا أن للتأويل عند ابن رشد إضافة إلى الضوابط اللغوية التي تضمنها التعريف، ضوابط أخرى تجعل من الممارسة التأويلية فعلا إصطفائيا؛ إن على مستوى النصوص التي تقبل التأويل، وإن على مستوى المؤول في حد ذاته، أي المخول له بالتأويل. فالتأويل عند ابن رشد ليس قسمة متساوية بين جميع الناس. والإشكال المطروح هو: إن لم يكن التأويل حظ جميع الناس، فما هو التأويل الذي حرص ابن رشد على إخفائه عن العامة؟ وهل كل النصوص الدينية تقبل التأويل؟

ج/ مراتب الناس وحظهم من التأويل

حتى نفهم موقف ابن رشد من التأويل، لابد من استحضار، تقسيمه الناس بإزاء هذه المسألة تقسيم يعكس التفاوت الطبيعي بين الناس من جهة قدراتهم العقلية. إذ يقول: « إن طباع الناس متفاضلة في التصديق، فمنهم من يصدق بالبرهان، ومنهم من يصدق بالأقوال الجدلية تصديق صاحب البرهان، إذ ليس في طباعه أكثر من ذلك ومنهم من يصدق بالأقوال الخطابية كتصديق صاحب البرهان للأقوال البرهانية». فالناس حسب درجات قبولهم للتأويل ووفقا للشريعة أيضا ثلاثة أصناف: خطابيون، وهم العامة، وجدليون، وهم علماء الكلام في كل دين، وبرهانيون، وهم الخاصة من الفلاسفة. وهذا التصنيف، تلزم عنه تفرقة جوهرية بين مراتب ثلاثة: الخطابية، الجدل والبرهان.

- الصنف الأول: الخطابيون

لما كان الخطابيون أو العامة، هم الجمهور الغالب، كانت الخطابة هي أكثر الطرق مناسبة لإقناعهم بالعقائد الدينية. لكن هؤلاء - بحكم طبيعتهم - ليسوا من أهل التأويل أصلا، ولا حظ لهم فيه. والواجب في حقهم هو الإيمان بظاهر النص القرآني، وألا يقدم لهم أحد تأويلاً له. ووصل حد تحذير ابن رشد من التصريح للعامة بالتأويل إلى حد الحكم على من يقوم به بالكفر، لأنه يعمل على تشكيك العامة في عقائدها الإيمانية. يقول ابن رشد: «من كان من الناس فرضه الإيمان بالظاهر فالتأويل في حقه كفر، لأنه يؤدي إلى الكفر. فمن أفشاه له من أهل التأويل فقد دعاه إلى

محاضرات مقياس:

فلسفة التأويل في العصور الوسطى

الكفر. والداعي إلى الكفر كافر». وليس هذا فحسب، بل يجب على أئمة المسلمين أن ينهوا عن كتب البرهان من ليس أهلاً لها.

وعلى هذا الأساس ذهب ابن رشد إلى أن كل أحاديث النص الديني عن الإله وطبيعته وصفاته وعلاقته بالعالم، وما ورود من آيات يفيد ظاهرها التجسيم والتشبيه هي من أجل تقريب مفهوم الألوهية من أفهام العامة، ف«الجمهور يرون أن الموجود هو المتخيل والمحسوس، وأن ما ليس بمتخيل ولا محسوس، فهو عدم. فإذا قيل لهم: إن هاهنا موجوداً ليس بجسم، ارتفع عنهم التخيل، فصار عندهم من قبل المعدوم». فالنص الديني - للغرض السابق - يميل إلى رسم صورة حسية مجازية للإله، ويميل نحو التشبيه والتجسيم، بالرغم من الإله أبعد ما يكون عن هذه الصور الحسية، فالطبيعة الحقة للإله تختلف عن الصورة المقدمة له في النص الديني.

- الصنف الثاني: الجدليون

هؤلاء هم علماء الكلام وهم جدليون بالطبع فقط أو بالطبع والعادة، هم أبعد الناس عن الحق، هم أهل الغربة عن الحق؛ وتأويلاتهم - الأشاعرة والمعتزلة - لا تقبل النصرّة ولا تتضمن التنبية على الحق ولا هي حق. وقد حذر ابن رشد أيضاً من التصريح بالتأويل لهؤلاء بقوله: «وهذا التأويل ليس ينبغي أن يصرح به لأهل الجدل». لما عرف عن هؤلاء من تحريم للفلسفة وتكفير للفلاسفة مثلما فعل الغزالي في "تهافت الفلاسفة". ناهيك على أن التصريح بالتأويل الجدلي أدى إلى انقسام المسلمين إلى فرق ومذاهب يقول ابن رشد «ومن قبل التأويلات والظن بأنها مما يجب أن يصرح بها في الشرع للجميع، نشأت فرق الإسلام حتى كفر بعضهم بعضاً، وبدّع بعضهم بعضاً... فأوقعوا (أي الفرق) الناس من قبل ذلك شتاتاً وتباغض وحروب ومزقوا الشرع، وفرقوا الناس كل التفريق».

ولأجل ذلك لا يعترف ابن رشد بالجدل، منهجا وطريقة في التأويل. ولا يعترف أيضاً بعلم الكلام إذ عده في كتابه (الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة) من العقائد المحدثّة في الإسلام، بما تضمنه من أقاويل محدثة وتأويلات مبتدعة. وكان ابن رشد من خلال استبعاده لأهل

محاضرات مقياس:

فلسفة التأويل في العصور الوسطى

الجدل؛ إن على المستوى النظري برفع صفة اليقين عن تأويلاتهم؛ أو من خلال استبعادهم من بنية المجتمع بوصفهم تهديدا حقيقيا له، كأنه (ابن رشد) لا يعترف إلا بشرعية وجود فئتين يقسمها النص الديني من جهة، وتتقاسمان الفضاء العمومي من جهة أخرى: فئة العامة وحسبها الظاهر من النص الديني، وفئة الفلاسفة، أهل الحق، المخولون شرعا بالتأويل.

- الصنف الثالث: البرهانيون

البرهانيون هم القادرون على النظر العقلي البرهاني، إنهم الراسخون في العلم الذين يمكنهم ادراك المعنى الباطني للنصوص الدينية، وهم وحدهم من لهم حق التأويل دون غيرهم. يقول ابن رشد « وصنف هو من أهل التأويل اليقيني، وهؤلاء هم البرهانيون بالطبع والصناعة، أعني صناعة الحكمة». وإذا كان التأويل الجدلي يقوم على مقدمات ظنية فإن التأويل البرهاني يقوم على مقدمات يقينية ضرورية. وقد

ولأن الإيمان بظاهر النص هو فرض العامة، والبحث عن الحقيقة فهو فرض الخاصة، أي الفلاسفة، فقد طوق رشد الممارسة التأويلية الفلسفية « بقاعدتين سلبيتين متلازمتين: قاعدة التحريم وقاعدة الكتمان». فمن جهة حرم ابن رشد على العامة مزاولة التأويل، ومن جهة أخرى حذر الفلاسفة من التصريح بالتأويل للعامة أو علماء الكلام، يقول: « وهذا التأويل ليس ينبغي أن يُصرح به لأهل الجدل، فضلاً عن الجمهور. ومتى صُرح بشيء من هذه التأويلات إلى من هو من غير أهلها، وبخاصة التأويلات البرهانية لبعدها عن المعارف المشتركة، أفضى ذلك بالمصرح به والمصرح له إلى الكفر».

وسبب تحذيره من التصريح للعامة لأنها لا تطيق تعلم البرهان، بسبب - كما سبق وأن ذكرنا - ضعف استعداداتها الطبيعية وسيطرة قواها الحسية والخيالية على قواها النظرية العقلية، فإذا قيل لهم أن النص الذي أمامهم لا يعني ما يقول مباشرة بل هو موجه بالمجاز والاستعارات وأساليب الإقناع البيانية من أجلهم وحسب، لثاروا على قائل هذا الكلام واعتبروه كافراً. لأن الكفر عند

محاضرات مقياس:

فلسفة التأويل في العصور الوسطى

العامّة هو الخروج عما يفهمونه هم من ظاهر النص. والأفكار المحظور التصريح بها للعامّة ولفقهاء الظاهر، هي الطبيعة الروحية والعقلية للألوهية، والتفسير الطبيعي لأفعاله وإرادته وللمعجزات، وقدم العالم، ومذهب وحدة الوجود باعتباره أفضل مذهب لتفسير العلاقة بين الإله والعالم، وأخيراً النظرة الطبيعية للنفس والعقل والقول بفناء النفوس الجزئية لارتباطها بالبدن وبخلود النفس الكلية خلوداً نوعياً عقلياً. هذه الأفكار هي نتائج العلوم البرهانية (الأرسطية)، أي النتائج التي يمكن أن يصل إليها أي باحث في المنظومة الأرسطية وفق قواعد العلم الأرسطي. ولكونها نتائج مترتبة على مقدمات كثيرة وعلى علوم سابقة عديدة ومتكاملة ومتراصة منطقياً، فإن الوصول إليها غير متاح إلا لمن درس هذه العلوم وسلك في طرائق البرهان حتى يحصل له اليقين بها.

أما سبب تحذيره من التصريح لأهل الجدل بالتأويل البرهاني فلأنهم ليسوا من أهل البرهان من الأصل، إذ هم يريدون المحافظة على شيء من ظاهر النص وظاهر العقائد الإيمانية، مع شيء من التأويل العقلي لبعض النص وليس لكه. إنهم الموفقون بين الدين والفلسفة الذين يريدون المزج بينهما. أما الفصل الكامل والحاسم بين خطاب الدين وخطاب الفلسفة، أو "فصل المقال" كما قال ابن رشد، فأهل الجدل لا يطبقونه ولا يريدونه أصلاً، ومن يقدر عليه هم أهل البرهان وحدهم. وبالنظر إلى ضرورة التأويل وخطورته - عندما يكون أداة في يد غير أهله - وضع ابن رشد في كتابه (تهافت التهافت) ثلاثة شروط لتعلم علوم الحكمة والبرهان؛ فأهل البرهان هم: "أهل الفطرة المعدة لقبول العلوم"؛ و"أهل الثبات"؛ و"أهل الفراغ". وبانعدام هذه المحددات أو تخلف واحد منها يجعل التأويل البرهاني قاب قوسين أو أدنى من التأويل الجدلي.

ثانياً: ثنائية الظاهر والباطن ومجال التأويل

إذا كان التأويل ممكناً، فهل كل النصوص تقبل التأويل؟

من المسلمات الضرورية التي يؤسس عليها ابن رشد التأويل هي ثنائية الظاهر والباطن في نصوص الوحي؛ لكن الظاهر والباطن عند ابن رشد لا علاقة لهما بالظاهر والباطن عند الصوفية

محاضرات مقياس:

فلسفة التأويل في العصور الوسطى

أو عند الشيعة الباطنية أو غيرهما من الاتجاهات الغنوصية التي انتشرت عند الشيعة وإخوان الصفا، ولا علاقة لها بما روجته الأفلاطونية كما سادت عند كل من الفارابي و ابن سينا، فإن ابن رشد اختلف عن هذه الفرق في هذا الاعتبار، وذلك لأنه يرى بأن نصوص الظاهر ملزمة في الفهم الظاهر للجميع، عوام وخواص، بعكس ما يذهب إليه أهل العرفان من التمييز بين ظاهر للعام، وباطن للخاصة يقول ابن رشد: « إن الظاهر هو تلك الأمثال المضروبة لتلك المعاني و الباطن هو تلك المعاني التي لا تتجلى إلا لأهل البرهان». وهي تتجلى لأهل البرهان، لا لأنهم يملكون "علم الباطن" بل لأنهم يستطيعون ربط الأمثال الحسية بمدلولها العقلي، ورد النتائج إلى مقدماتها أو العكس.

وينبها مع ذلك على أنه ليس يجب أن تحمل ألفاظ الشرع كلها على ظاهرها ولا أن تخرج كلها عن ظاهرها بالتأويل ، يقول « وإذا تقرر هذا، فقد ظهر لك قولنا أن ها هنا ظاهرا من الشرع لا يجوز تأويله، فإن كان تأويله في المبادئ فهو كفر، وإن كان فيما بعد المبادئ فهو بدعة». وبناء عليه صنف النصوص الدينية إلى ثلاثة أصناف مبينا ما يقبل منها التأويل وما لا يقبله:

1- صنف لا مجال للتأويل فيه البتة وهو المتعلق بأصول الدين: الإقرار بوجود الله تعالى والإقرار بالنبوات الإقرار بالسعادة الأخروية والشقاء الأخروي. إن هذه الحقائق الإيمانية - على قلتها - لا تخضع للتأويل؛ فمجالها الإيمان. ويأتي استثناء ابن رشد لهذه الأصول وحظر تأويلها لأنها أصول مشتركة « تفضي جميع أصناف طرق الدلائل إلى معرفتها». وهي الدلائل الخطابية والجدلية والبرهانية.

2- صنف يؤول بسبب تعارض ظاهره مع ما يؤدي إليه البرهان. بيد أن هذا التأويل واجب على أهل البرهان فقط. أمّا غير أهل البرهان فالواجب عليهم أخذه عن ظاهره.

3- صنف متردد بين هذين الصنفين السابقين. أي بين الصنف الأوّل المتعلّق بالمبادئ التي لا ينبغي تأويلها وبين الصنف الثاني الذي يجب على أهل البرهان إعمال التأويل فيه. وفي هذه

محاضرات مقياس:

فلسفة التأويل في العصور الوسطى

المسألة اختلاف. فهناك من يلحقون هذا النوع من النصوص بالصنف الأول، وآخرون يلحقونه بالصنف الثاني الذي يؤول.

ثالثا: التأويل وحل إشكالية النقل والعقل

إذا كانت إشكالية التأويل في علاقتها بإشكالية العقل والنقل في الفكر الإسلامي، قد برزت عند أهل البيان في شكل ثنائية اللفظ والمعنى، وعند أهل العرفان في شكل ثنائية الظاهر والباطن فإنها تجسدت عند أهل الفلسفة في علاقة النظر الفلسفي بالنص الديني أو ما اشتهر بثنائية: الحكمة والشريعة. ويعد موقف ابن رشد في هذا الصدد من المواقف المتميزة، من حيث الدور المحوري الذي أولاه للتأويل كإجراء ضروري، لرفع كلّ تعارض ظاهري بين الفلسفة والدين، فمن الضروري في نظره تقديم البرهان العقلي على ظاهر الشرع أن حدث تعارض بينهما، يقول: « ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان وخافه ظاهر الشرع، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي». طالما أن الحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له.

إن تأويل ابن رشد هو التأويل البرهاني الصحيح، وهو الذي يفصل فصلاً تاماً وحاسماً بين خطاب الدين وخطاب الفلسفة ولا يخلط بينهما، ولا يحاول البحث في النص الديني عن أفكار ومعانٍ فلسفية كما هي سبق وأن رأينا مع فيلون السكندري أو مع ابن ميمون. وإذا لم نتمسك بهذا الفصل الحاسم وقعنا في التأويل الفلسفي المذهبي للنص الديني هذا من جهة، ومن جهة أخرى حل التعارض بين خطاب الدين وخطاب الفلسفة لا يكون بإلغاء هذا التعارض، لأنه موجود وسيظل موجوداً، بل بالفصل بينهما وإنزال كل خطاب في مقامه.

وفي الأخير، يمكن القول ابن رشد - متوسلاً بالتأويل - أراد فض الاشتباك بين الدين والفلسفة كي يقضي على الخلاف والصراع بينهما بفصل المقال، لكنه في الوقت نفسه كان يهدف توضيح ما بينهما من اتصال، بهدف تبرير مشروعية التفكير الفلسفي من داخل الدين¹.

1-

ملاحظة هامة: للمحاضرة مراجع ومصادر، بعضها تم الإشارة إليه في المتن.